

الإجابة النموذجية

السؤال الأول: ماهي العقوبات المقررة للجرائم المذكورة ادناه حسب ما ورد في قانون حمو رابي؟(04)

- عقوبة الوالد الذي يتصل بابنته جنسيا: المادة 154 من قانون حمو رابي النفي
- عقوبة ضرب المرأة الحرة الحامل اذا ادى الضرب الى الاجهاض: يدفع عشرة شقلات من الفضة
- عقوبة الشخص الذي تخلف عن اداء الخدمة العسكرية وارسل بديلا عنه: الاعدام
- _ المساس ببعضو من الاعضاء اذا كان المجني عليه عبدا: يدفع نصف قيمة العبد

السؤال الثاني: تضمن قانون حمو رابي العديد من المبادئ القانونية التي لا تزال نجد تطبيقات لها في القوانين الحديثة اذكرها. (05ن)

- 1_ مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق 2_ مبدأ القوة القاهرة او الحادث المفاجئ
 - 3_ مبدأ القصاص 4_ مبدأ القصد الجنائي 5_ مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات
- السؤال الثالث: تختلف احكام جريمة السرقة في القانون الروماني (قانون الالواح الاثني عشر) حسب الظروف التي تتم فيها ما هي هذه الظروف؟ (03ن)

اولا: في حالة التلبس في ارتكاب الجريمة فتميز بين الجريمة ليلا او حمل سلاح نهارا فالعقوبة هنا القتل وبين حالة ارتكاب الجريمة نهارا ودون حمل سلاح هنا تختلف العقوبة باختلاف سنه او وضعيته الاجتماعية فاذا كان سارقا حرا بالغاً ينزل الى منزلة العبيد ويصبح عبداً للمسروق ويجلد اذا كان حراً قاصراً، اما العبد فيخضع لاقصى عقوبة اذ يعدم بعد جلده

ثانيا: وقوع الجريمة دون تلبس في هذه الحالة تثبت السرقة قضاءا ودفع غرامة تساوي ضعف مبلغ الشيء المسروق.

السؤال الرابع : اشرح المصطلحات التالية (04ن)

- البيبيلو: عبارة عن اموال منقولة تقدم كهدية من الخطيب الى خطيبته قبل انعقاد الزواج
- النودونو: هي اموال يقدمها الزوج الى زوجته لضمان معيشتها بعد وفاته اي تعجيل حصة الزوجة من ارث زوجها

- **دعوى اخذ رهينة:** هي حق للدائن للاستلاء على مال من اموال المدين كرهينة حتى يفي بالدين

- **دعوى غل اليد** هي دعوى تنفيذية تقع على المدين الذي يحكم عليه بمبلغ مالي او يعترف بدين امام المحكمة،

فالدائن في هذه الحالة لديه الحق ان يقبض على المدين ويذهب الى الحاكم ويلحقه به وله الحق في حبسه في بيته او بيعه كعبيد قتله او يحتفظ به للانتقام به.

السؤال الخامس: (4ن)

1- قانون الاصلاح الاجتماعي (قانون اوركاجينا)

ظهر هذا القانون حوالي 2360 قبل الميلاد وجد في مدينة لاغاش واطلق عليه اسم الملك الذي وضعه وهو الملك اوركاجينا حيث اختوى هذا القانون على بعض النصوص العقابية، فسيطرة الملوك المطلقة على مختلف الشؤون وتحكمهم في التنظيم والاستئثار بالخيرات العامة للبلاد رفقة الكهنة وكبار الموظفين والعسكريين هي من الاسباب الرئيسية التي أدت الى قيام حركة اصلاحية يعتبرها البعض أول حركة انقلابية في التاريخ، حيث قام اوركاجينا أواخر القرن 25 ق.م بالاستلاء على السلطة ليقوم بعده بمجموعة من الاصلاحات عرفت بإصلاحات اوركاجينا أو ما يسمى بقانون الاصلاح الاجتماعي

- وردت كلمة حرية لأول مرة في هذا القانون
 - وضع حلول لمعالجة الوضع الاقتصادي (كالتحقيق من مبلغ الضرائب تحرير الاشخاص المقيدين بفعل تراكم الديون)
 - اجراءات ذات طابع قانوني كتحديد عقوبة السارق، والمرأة التي تتزوج بأكثر من رجل ويقع عليها الرجم بالحجارة، وهذا دليل على اهتمامه بالنسب والمحافظة عليه
 - كما ختم اوركاجينا اصلاحاته بالتعهد أمام الآلهة بأنه لا يسمح بأن يقع اليتامى والارامل فريسة للظلم.
- لكن سرعان ما ذهب حكمة إذ لم يمد أكثر من 10 سنوات ثم سقط على يد لوغال ساكيزي حاكم مدينة اوما.

2- قانون الملك اورنامو

ظهر هذا القانون في الفترة بين 2103 ق.م و 2111 ق.م وهي الفترة التي حكم فيها الملك اورنامو، يوجد هذا القانون حاليا في متحف في اسطنبول كتب باللغة السومرية وبالحرف المسماري، يتضمن هذا القانون مقدمة ومواد قانونية (31 مادة) بعضها تمت ترجمتها الى مختلف اللغات والبعض الآخر كان مفقودا أو تالفا، ومن خلال مطالعة نصوصه القليلة التي أمكن التعرف عليها لهذا القانون يتضح أنه عالج مسائل قانونية متفرقة:

- عالج قضايا الطلاق والزواج
- الاعمال الزراعية والفائدة
- الجرائم والعقوبات

- أحكام التعويض عن الفعل الضار

3- قانون مدينة أشنونا

صدر هذا القانون سنة 1930 ق.م نسب الى المدينة التي وجد فيها وهي مدينة أشنونا، يوجد حاليا في المتحف العراقي ببغداد أكتشف سنة 1947م، يحتوي على (61مادة قانونية) دونت باللغة البابلية، ويحتوي على مقدمة قصيرة كتبت باللغة السومرية وقيل أنها تختلف عن مقدمات القوانين الأخرى، عالج هذا القانون بعض المواضيع الاجتماعية:

- الحد الأدنى لأجور العمال
- تسعير بعض السلع
- قسم تكلم فيه عن المجتمع العراقي القديم
- كما تضمن أحكام الزواج الطلاق التبني
- الوضع القانوني للعبيد

4- قانون ليبت عشتار

صدر هذا القانون في 1924 ق.م نسبة الى خامس ملوك سلالة أيسن الذي قام بوضعه وهو الملك ليبت عشتار، هذا القانون موجود حاليا بمتحف بفيلا دلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية، يحتوي على (48مادة قانونية) وهو أول قانون يتبع منهجية علمية في صياغته حيث يحتوي هذا القانون على ثلاث اقسام رئيسية هي مقدمة والنص والخاتمة، فمقدمته تشبه مقدمة قانون ارونمو أما الخاتمة تشبه خاتمة قانون حمورابي الذي من المحتمل أنه قد استمدّها من قانون ليبت عشتار، المقدمة جاءت بتمديد الالهة وكيفية اختيار الملك ليبت عشتار الراعي للحكم لنشر العدل في البلاد، تناولت نصوصه العديد من المواضيع:

- انظمة الاسرة
- الملكية العقارية والمنقولة
- الرق والعبودية